



عين الإسلاميين على قيادة الحكومة والبرلمان

## إسلاميو الجزائر يترصدون الفرصة للاستحواذ على البرلمان والحكومة

### الاستنجد بالحسنات كمظهر من مظاهر الانفتاح للفوز بالانتخابات النيابية

التقليدية لأسباب مختلفة، ويدخل لافق للمستقلين المدعومين من طرف السلطة، حيث أسدت مساعدة مالية تقدر بأكثر من الف دولار أميركي لكل مرشح تحت سن الأربعين تتكفل من الحكومة بالأعباء المالية للحملة الانتخابية، والعودة المحتملة للإسلاميين، يستبعد مراقبون أن يحضر أي حزب بفردته بالأغلبية مما يطرح خيار تحالفات قائمة للاستحواذ على الحكومة.

ويستبعد المحلل السياسي رضوان بوهيدل، أفراد أي حزب بفردته بالبرلمان القادم، في ظل غياب قوى سياسية حقيقية بإمكانها الاستحواذ على الشارع، في الترتيبات التي أدرجها المرشح على قانون الانتخابات، خاصة في ما بات يعرف التصويت على الأشخاص في القائمة الواحدة، بعدما كان يتم على القائمة البرمته.

ويرى بوهيدل أنه "من الواضح أن الأمور تتجه إلى مجلس مشكل من قسيساء، وسيينتهي الأمر إلى تكتلات بين الأحزاب أو القوائم المستقلة، لتحديد الأغلبية التي ستحسم تركيبة الحكومة لاحقا"، الأمر الذي سيفتح المجال أمام أطراف المعادلة الجديدة خاصة الإسلاميين لتشكيل تحالف رغم الخلافات الأتلية بينهم.

ورغم اعتراف عبدالله جاب الله، في وقت سابق بتراجع وعاء الإسلاميين في الجزائر لأسباب داخلية وخارجية، فإن الرجل الأول في حماس، الحائزة على أكثر من 40 مقعدا في البرلمان المنحل، أرجع نكسة التشريعات الأخيرة إلى "التزوير والتلاعب برأي المقترعين".

ويرى متابعون للشأن السياسي الجزائري، أن الإسلاميين الذين توقعوا بعد نكسة مخزجات الربيع العربي في تونس ومصر وفشل موجة من التغلغل في البلاد، ورغم رهان الإخوان عليها واستبقوها بالانسحاب في العام 2011 من التحالف الحزبي المؤيد للرئيس السابق بوتفليقة تحسبا لانقراض على نتائج أي ثورة في الجزائر أسوة بما حدث في الدولتين المذكورتين.

غير أن التطورات التي عاشتها الجزائر في السنوات الأخيرة، فسحت المجال أمام الإخوان، بعد تراجع دور وثقل الأحزاب التقليدية، وافتقاد المستقلين الفاعلين للخبرة اللازمة رغم دخولهم القوى في ضمائر السباق نحو البرلمان. ويخوض المعتزك الانتخابي نحو 24 ألف مرشح لحيازة 402 مقعد في المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى للبرلمان)، يتوزعون على 1500 لائحة، منها أكثر من 800 لائحة للمستقلين والبقية للأحزاب السياسية، وسجل دخول جميع أحزاب تيار الإسلام السياسي بمختلف توجهاتها.

وفتحت حركة البناء الوطني لوائحها لمرشحين من خارج صفوفها الخشالية وخاصة للعنصر النسوي، كما تزينت مختلف الأحزاب الإسلامية بما بات يعرف بـ"الحسنات" على أمل استمالة الناخبين والظهور في ثوب القوى السياسية المنفتحة، وابتعادها عن القوى المتطرفة والحفاظة.

ركز الإسلاميون في الجزائر جهودهم مؤخرا على الانتخابات النيابية المقرر تنظيمها في شهر يونيو المقبل، حيث يعتبرونها فرصة سانحة للانقضاض على البرلمان المقبل، ما جعلهم يروجون لخطاب وممارسات توحى بأنهم منفتحون من خلال تغليبهم للعنصر النسوي في لوائحهم الانتخابية.

ويضمن الدستور الجزائري الجديد، ذلك لا يمنع من إمكانية بروز تحالفات داخل البرلمان إذا تجسدت فرصة انتزاع منصب رئاسة الحكومة.

ويتضمن الدستور الجزائري الجديد، المستفتى عليه في شهر نوفمبر الماضي، بنسباً يخير رئيس الجمهورية بتعيين رئيس للوزراء إذا كانت الأغلبية النيابية لصالح القوى المعارضة غير المعارضة له، وإذا كانت الأغلبية المذكورة لصالح المعارضة، فإن البند يحتم على رئيس البلاد تعيين رئيس للحكومة من الحزب الفائز بالأغلبية.

ولم تجد الأحزاب الإسلامية صعوبة في التكيف مع مقتضيات قانون الانتخابات الجديد في ما يتعلق بالمنافسة بين العنصرين النسوي والرجالي، أو عصر الشباب، وعمدت إلى تزيين لوائح مرشحيها بحسنات واستمالة الناخب والظهور في ثوب الأحزاب المنفتحة.

### التطورات في الجزائر فسحت المجال أمام الإخوان، بعد تراجع الأحزاب التقليدية، وافتقاد المستقلين للخبرة في السباق نحو البرلمان

وغير إسقاط لجان السلطة المستقلة لتنظيم الانتخابات للعثرات من المرشحين، ومقابلة قادة الأحزاب الإسلامية (حركة مجتمع السلم، جبهة العدالة والتنمية، وحركة البناء الوطني) لرئيس اللجنة محمد شرفي لاحتجاج على عملية الفرز، إلا أن الأحزاب المذكورة أحضرت بدائلها في الوقت المناسب، وأعلنت حضورها في أغلب المحافظات، عكس أغلبية الأحزاب الأخرى، باستثناء الأحزاب المحسوبة على الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

وعكس الحسابات الخاطئة لقادة إخوانيين خلال الاستحقاقات الماضية، لما جزم كل من عبدالقادر بن قريبة رئيس حركة البناء الوطني ومقرى رئيس حركة حماس، بتحقيق نسب مشاركة عالية في الانتخابات الرئاسية والاستفتاء على الدستور، حيث تعهد الأول حينها بسقف لا يقل عن 12 مليون مشارك في الاقتراع الدستوري، غير أن النتائج جاءت مخيبة تماما، فإن نفس الأشخاص يكررون نفس الخطاب خلال هذه الحملة الانتخابية، رغم وجود مؤشرات قوية تفضي إلى تسجيل نسب مشاركة متدنية.

ومع توقعات بتغيير تركيبة البرلمان القادم، بعد تراجع مرتقب للأحزاب

الجزائر - لم يعد الرجل الأول في حركة مجتمع السلم الإخوانية يتحرج من التعبير عن طموحه في شغل منصب رئيس الحكومة القادم في الجزائر، كامتداد لثقة اكتسبتها الحركة للفوز بالأغلبية في الانتخابات النيابية المبكرة، وهو الطموح الذي لم يتجرأ رموز الإخوان على التصريح به طيلة العقود الماضية، الأمر الذي يعكس حجم الفرصة التي لا تتكرر للإخوان في القفز إلى الواجهة السياسية بعد عقود الاضطهاد خلف القاطرة.

ورفع رئيس حركة "حمس" عبدالرزاق مقري من سقف التعهدات للأنصار والمتعاطفين مع أكبر الأحزاب الإخوانية في الجزائر، ويات يخاطب هؤلاء من كرسي رئيس الحكومة المرتقب، لثقة ترسخت لدى قادة حماس بالفوز بالأغلبية في الانتخابات النيابية المبكرة والمقررة في 12 من يونيو المقبل.

وبات الرجل يقدم نفسه من مركز قوة، على أنه رئيس الحكومة القادم، وأن حماس هي القوة السياسية الأولى بعد الاستحقاق القادم، رغم مزاحمة قوى إخوانية له، على غرار حركة البناء الوطني، وجبهة العدالة والتنمية، ووجود عدد ضخم من المرشحين المستقلين يحظون بدعم وتأييد من السلطة.

ويبدو أن خطاب الإخوان المحذر للسلطة منذ انطلاق الحملة الانتخابية، ودعوته إلى عدم تكرار سيناريو الاستحقاقات الماضية حينما كانت تتدخل السلطة لحسم النتائج لصالح القوى السياسية المؤيدة لها، ينطوي على رغبة هؤلاء في الاستفادة من تراجع حظوظ جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، لأسباب متعددة تجمع بين مراجعة السلطة لتحالفاتها السياسية، وتأثيرات الانتفاضة الشعبية المناهضة لمرحلة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، فضلا عن الوضعية النظامية والهيكليّة الداخلية، حيث عرف الحزبان زيفاً بشريا بتوجه الكثير من مناصليهما للترشح في صفوف أحزاب أخرى، أو كمستقلين.

وإجماع قادة حماس وجبهة العدالة والتنمية على أن "مقاطعة الانتخابات والعزوف عن الصناديق يوم الاقتراع هو الذي يمدد عمر الاستبداد والدكتاتورية"، كرد على القوى السياسية وقوى الحراك الشعبي الراضية للانتخابات، والتي ما انفكت تنهت الإسلاميين بـ"المساهمة في شرعية استحقاق يراد منه إيجاد واجهة مدنية لسلطة العسكر".

ودخلت الأحزاب الإسلامية غمار الانتخابات القادمة منفردة، ولم تبد أي نية في ربط تحالفات أولية، عكس الانتخابات

وإلى جانب ذلك، فإن تصريحات الوزير أحمد عظم دعا في تصريحات سابقة إلى "ترشيد بناء المساجد على اعتبار أنها تتطلب مصاريف إضافية تتعلق بالصيانة وأجور القائمين عليها، وهي تكاليف لا تستطيع الدولة تحمّلها". وحسب ما نشرته الوزارة، فإن البلاد تحتوي على 6099 مسجداً في موفى 2019 وهو عدد ضخم بما تتطلبه دور العبادة تلك من مصاريف سواء على مستوى الصيانة أو العاملين فيها، ما يكون حتماً على حساب حاجيات المنشآت العامة التي شهدت تراجعاً سواء على مستوى التعليم أو الصحة أو غيره.

وتابع العبيدي لـ"العرب" أن الرئيس سعيد يتحرك في ملعب النهضة نفسها حيث برز الرجل كمحافظ ونفس الأمر ينطبق على جل خصومها، ما سيحضر النقاش مفتوح أمام الجميع لذلك لم يعد هؤلاء يحتكرون التحدث باسم الإسلام.

ولكن أوساط أخرى لا تسامر العبيدي رايه حيث حذر المحلل السياسي برهان بسيس من أن تقدم مثل هذه الدعوات "هدية مجانية" لحركة النهضة الإسلامية، قائلا "ستقول النهضة لأنصارها: شاهدا، أنصار قيس سعيد كيف ضربون الإسلام" في إشارة إلى أمين محفوظ الذي يعد مقرباً من الرئيس سعيد.

معضلة الأئمة

بما أن النقاش قد فُتح حول الموارد المخصصة للمساجد، فإن ذلك يحيل على ملف آخر لا يقل أهمية وهو مدى سيطرة الدولة على تلك المساجد وأمنها خاصة أنها مثلت لسنوات حاضنة للمفكر المتشدد.

وبالرغم من أن الحكومات التي مسكت بزمام الأمور منذ 2013 بعد انتهاء حكم الترويك الذي قادته حركة النهضة والذي شهد اغتياالات سياسية وتفسيراً للشباب إلى بؤر التوتر على غرار سوريا وليبيا عملت على تحييد المساجد، إلا أن الشكوك تخامر المتابعين إزاء نجاحها في ذلك.

وقال منير الشرفي إن "الحكومة التي تولت السلطة بعد 2013، بعد إسقاط حكومة علي العريض الإخواني، شرعت في مراقبة المساجد، وأبعدت عددا من الأئمة المتشددون والتكفيريين، وخاصة منهم من كانوا يدعون الشباب ليسافروا للجهاد في سوريا. إلا أنها لم تتمكن من إبعاد كافة المُنظرين".

واستدرك الشرفي "لكن، سرعان ما استرجعت حركة النهضة السلطة، وأبقت على العديد من أئمة الجوامع المتطرفين. وها نحن نعيش في دولة يتعلم فيها الشباب خطاب التكفير والعنف والتطرف الديني في ظروف مريحة، بعد أن كان يتعلم العلوم الحديثة في ظروف لائقة لم يبق منها إلا ذكريات الكهول".

## سؤال يورق المسلمون: أيهما أولى بناء المساجد أم حاجات المجتمع

### أستاذ قانون دستوري تونسي يُثير جدلاً بالدعوة إلى وقف بناء المساجد

ثوب جديد خاصة بعد مؤتمر 2016 الذي أقر الفصل بين الدعوى والسياسي، فإن تنظيمات مقربة منها لا تفوت أي فرصة لإبراز الخصوم على أنهم بصد محاربة الإسلام.

وبصرف النظر عن التأويلات التي ذهبت فيها الأوساط التونسية لتدوينة أمين محفوظ، فإن الاعتبارات تجعل من الإسلاميين عاجزين اليوم عن إعادة التونسيين إلى دائرة الاستقطاب بين علمانيين وإسلاميين.

وقال المحلل السياسي محمد صالح العبيدي، إن "دعوة محفوظ لا تصب في مصلحة الإسلاميين، لأن هؤلاء لا يمكنهم مواصلة المزايمة بالدين ولا غيره من القضايا لأن خصومهم اليوم أصبحوا يتجنبون السقوط في فخ الاستقطاب بين علمانيين وإسلاميين".

وتابع العبيدي لـ"العرب" أن الرئيس سعيد يتحرك في ملعب النهضة نفسها حيث برز الرجل كمحافظ ونفس الأمر ينطبق على جل خصومها، ما سيحضر النقاش مفتوح أمام الجميع لذلك لم يعد هؤلاء يحتكرون التحدث باسم الإسلام.

ولكن أوساط أخرى لا تسامر العبيدي رايه حيث حذر المحلل السياسي برهان بسيس من أن تقدم مثل هذه الدعوات "هدية مجانية" لحركة النهضة الإسلامية، قائلا "ستقول النهضة لأنصارها: شاهدا، أنصار قيس سعيد كيف ضربون الإسلام" في إشارة إلى أمين محفوظ الذي يعد مقرباً من الرئيس سعيد.

معضلة الأئمة

بما أن النقاش قد فُتح حول الموارد المخصصة للمساجد، فإن ذلك يحيل على ملف آخر لا يقل أهمية وهو مدى سيطرة الدولة على تلك المساجد وأمنها خاصة أنها مثلت لسنوات حاضنة للمفكر المتشدد.

وبالرغم من أن الحكومات التي مسكت بزمام الأمور منذ 2013 بعد انتهاء حكم الترويك الذي قادته حركة النهضة والذي شهد اغتياالات سياسية وتفسيراً للشباب إلى بؤر التوتر على غرار سوريا وليبيا عملت على تحييد المساجد، إلا أن الشكوك تخامر المتابعين إزاء نجاحها في ذلك.

وقال منير الشرفي إن "الحكومة التي تولت السلطة بعد 2013، بعد إسقاط حكومة علي العريض الإخواني، شرعت في مراقبة المساجد، وأبعدت عددا من الأئمة المتشددون والتكفيريين، وخاصة منهم من كانوا يدعون الشباب ليسافروا للجهاد في سوريا. إلا أنها لم تتمكن من إبعاد كافة المُنظرين".

واستدرك الشرفي "لكن، سرعان ما استرجعت حركة النهضة السلطة، وأبقت على العديد من أئمة الجوامع المتطرفين. وها نحن نعيش في دولة يتعلم فيها الشباب خطاب التكفير والعنف والتطرف الديني في ظروف مريحة، بعد أن كان يتعلم العلوم الحديثة في ظروف لائقة لم يبق منها إلا ذكريات الكهول".

تفتسي فايروس كورونا المستجد الضوء على هشاشة قطاع الصحة، حيث تروح المستشفيات تحت وطأة أوضاع صعبة ما أفرز نقصاً فادحاً في المعدات الطبية وغيرها، وهو ما شكل مدعاة للسؤال عن الأموال الطائلة التي تُصرف على دور العبادة بينما تشكو تلك المؤسسات الصحية والتعليمية من أوضاع مزرية.

### الإسلاميون على الخط

كان متوقفاً أن يدخل الإسلاميون في تونس على الخط ليجتمعوا على مهاجمة أستاذ القانون الدستوري أمين محفوظ، خاصة أن هؤلاء لا يزالون يسعون إلى دغدغة مشاعر المسلمين رغم أن الرئيس سعيد الذي يُعد خصمهم السياسي الأول سحب البساط من تحت أقدامهم في هذا الصدد، حيث يبدو الرجل محافظاً ويُناهم على نفس "الأصل التجاري".

وشن رئيس كتلة ائتلاف الكرامة، وهو حزب فتي يُعد واجهة لحركة النهضة الإسلامية، سيف الدين مخلوف هجومًا على أمين محفوظ قائلاً في تدوينة "بعد أن باع شهادته ومصداقيته بثمن بخس، وضمن مكانه في المحكمة الدستورية القادمة عبر فتاويه الدستورية الشاذة، يقدم فتوى مسقطه رديئة أكثر من فتوى المحكمة الدستورية، وهذه المرة عبر الطعن في بيوت الله".

ولئن ابتعدت النهضة الإسلامية، التي تضم وجوهاً متشددة عن التحدث باسم الإسلام في محاولة لتقديم نفسه في

فجرت دعوة أستاذ القانون الدستوري التونسي أمين محفوظ، إلى وقف بناء المساجد واعتبار ذلك إهداراً للمال العام واعتداء على مبادئ دستورية، سجلات عنيفة في وقت تشدد فيه أوساط تونسية على أن تلك الدعوة يجب التعامل معها بهدوء في ظل الطفرة التي عرفتها البلاد في بناء المساجد.

تونس - أحيى أستاذ القانون الدستوري التونسي أمين محفوظ، وهو من بين أبرز أساتذة القانون في بلاده، الجدل حول سؤال لا يزال يورق المسلمون وهو: أيهما أولى بناء المساجد أم النهوض بالمنشآت العامة؟

ولم تمر إلا سويحات قليلة مساء الإثنين إثر دعوته إلى وقف بناء المساجد وبدأت نقاشات ساخنة بشأن مقترح محفوظ، الذي انخرط بقوة في السجلات السياسية في تونس بمواقف جريئة، بين من أيده لإسما في ظل التراجع الذي تعرفه تونس على جل الأصعدة وبين المحافظين الذين لم يترددوا في كبل الاتهامات لأستاذ القانون الدستوري.

وتابع الشرفي في تصريح لـ"العرب" أن "التونسي أصبح مرتاحاً جداً في تعبه في وقت يصعب فيه ضمان مداواته وضمان تعليم أبنائه في ظروف مقبولة. وهو وضع لا يُمكن أن يتواصل".

وسلّط الأئمة الصحية الناجمة عن تفشي فايروس كورونا المستجد الضوء على هشاشة قطاع الصحة، حيث تروح المستشفيات تحت وطأة أوضاع صعبة ما أفرز نقصاً فادحاً في المعدات الطبية وغيرها، وهو ما شكل مدعاة للسؤال عن الأموال الطائلة التي تُصرف على دور العبادة بينما تشكو تلك المؤسسات الصحية والتعليمية من أوضاع مزرية.

صغير الجديري  
صحافي تونسي

تونس - أحيى أستاذ القانون الدستوري التونسي أمين محفوظ، وهو من بين أبرز أساتذة القانون في بلاده، الجدل حول سؤال لا يزال يورق المسلمون وهو: أيهما أولى بناء المساجد أم النهوض بالمنشآت العامة؟

ولم تمر إلا سويحات قليلة مساء الإثنين إثر دعوته إلى وقف بناء المساجد وبدأت نقاشات ساخنة بشأن مقترح محفوظ، الذي انخرط بقوة في السجلات السياسية في تونس بمواقف جريئة، بين من أيده لإسما في ظل التراجع الذي تعرفه تونس على جل الأصعدة وبين المحافظين الذين لم يترددوا في كبل الاتهامات لأستاذ القانون الدستوري.

أمين محفوظ  
كل بناء لمسجد جديد هو اعتداء صارخ على المبادئ الدستورية

منير الشرفي  
خطاب التكفير والعنف لا يزال منتشرًا بكثافة في المساجد التونسية

محمد صالح العبيدي  
دعوة محفوظ لا تخدم الإسلاميين العاجزين عن المزايمة بالإسلام

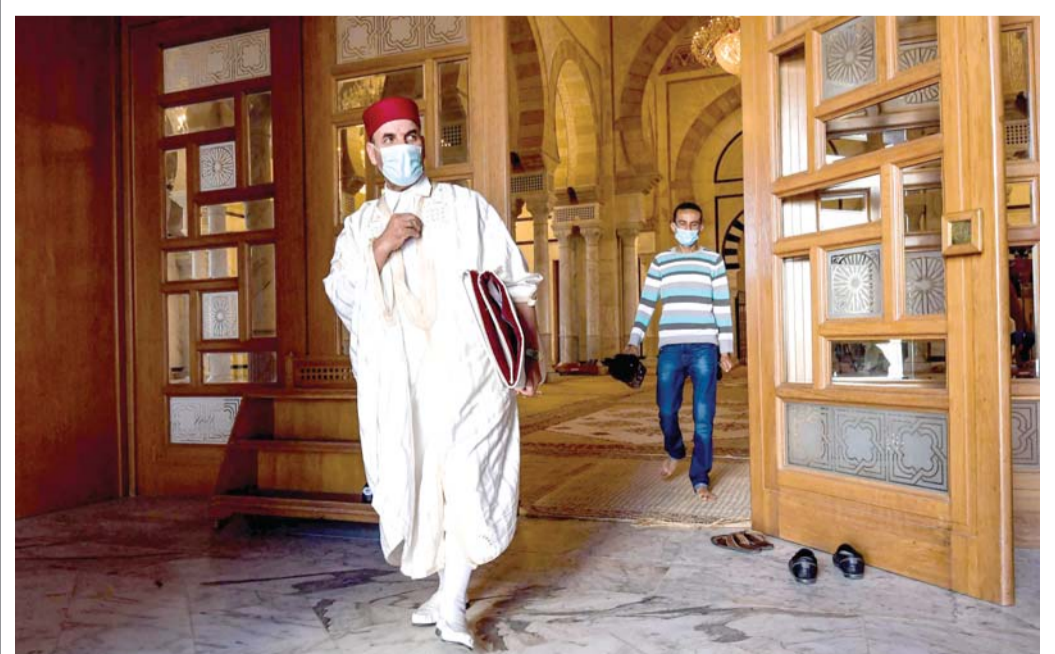
واعتبر أمين محفوظ أن "كل بناء لمسجد جديد هو اعتداء صارخ على جملة من المبادئ الدستورية وإهدار للمال العمومي"، موضحاً في تدوينة نشرها عبر صفحته بموقع التواصل الاجتماعي فيسبوك أن "المساجد جزء من الملك العام للدولة غير قابل للتفويت فيه ولا لسقوط الحق بمرور الزمن، طبقاً لأحكام القانون عدد 34 لسنة 1988، مخالف لأحكام الفصل 10 من الدستور، الذي ينص على حسن التصرف في المال العمومي".

وأضاف متسائلاً "ما دخل المطالب بالضريبة لينفق أمواله على ممارسة الشعائر الدينية من قبل الغير؟ أين مبدأ المساواة؟".

### تنامي الظاهرة

شهدت تونس إبان انتفاضة 14 يناير 2011 طفرة في بناء المساجد ما سمح حتى بدخول جمعيات ومنظمات على الخط تتلقى تبرعات من أجل تشييد مساجد جديدة ما فاقم حجم الميزانية المرصودة إلى دور العبادة تلك.

ولم يتردد مسؤولون في وزارة الشؤون الدينية في الكشف عن تعاطف



فتح الباب أمام نقاش ساخن